مركز البيان للدراسات والتخطيط
Al-Bayan Center for Studies and Planning



2026/11/11

القرض مقابل الضريبة

الخروج من فخّ الاقتصاد الريعي وهشاشة مصادر التمويل غير النفطية

د. ابراهيم اديب الجلبي

● ورقة سياسات

سلسلة اصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط

القرض مقابل الضريبة: الخروج من فخّ الاقتصاد الريعي وهشاشة مصادر التمويل غير النفطية

سلسلة اصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط /قسم الأبحاث / الدراسات الاقتصادية

الاصدار / سياسات

الموضوع / الاقتصاد والتنمية

د. ابراهيم اديب الجلبي/ باحث في منظمة بوابة الشرق للتنمية المستدامة

عن المركز

مركزُ البيان للدراسات والتخطيط مركز مستقلٌ، غيرُ ربحيٍّ، مقرُّه الرئيس في بغداد، مهمته الرئيسة -فضلاً عن قضايا أخرى- تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاص، ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام. ويسعى المركز إلى إجراء تحليلٍ مستقلٍّ، وإيجاد حلول عملية جليّة لقضايا معقدة تهمُّ الحقليْنِ السياسي والأكاديمي.

ملحوظة:

لا تعبّر الآراء الواردة في المقال بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز، وإنّما تعبّر عن رأي كتابِها.

حقوق النشر محفوظة © 2026

www.bayancenter.org
info@bayancenter.org
Since 2014

I. ملخص تنفيذي

- في 7 تشرين الأول/أكتوبر 2026، أقدمت الحكومة العراقية على خفض سعر صرف الدينار من 1,320 إلى 1,520 ديناراً للدولار. والسبب الهيكلي أعمق من ذلك؛ إذ إن اعتماد إيرادات الدولة على الصادرات النفطية بنحو 88% يجعل أي صدمة في التصدير تتحول فوراً إلى أزمة مالية، تدفع الحكومة إلى خيارات الاستدانة أو تخفيض قيمة العملة، الذي يُعد ضريبة خفية وعشوائية وتنازلية؛ بمعنى أن عبئها يقع على أصحاب الدخول المحدودة أكثر من التجار الذين يحتفظون بثرواتهم بالدولار.
- تشريع قانون «التمويل مقابل الامتثال» الذي يثبت المعاملة الضريبية للمستفيدين مدة لا تقل عن أربع سنوات، فلا تُنقض بقرار وزاري، فالثبات التشريعي هو رأس مال البرنامج الحقيقي.
- تأسيس صندوق ضمان ائتماني يغطي جزءاً من مخاطر إقراض المشاريع الصغيرة والمتوسطة، على أن يبقى قرار الإقراض بيد المصارف وفق معايير آلية، لا بيد الجهات السياسية.
- إلزام الفوترة الإلكترونية تدريجياً، بدءاً بالمستفيدين من التمويل، ثم بالمنشآت الأكبر حجماً، وهو الإجراء الذي أثبتت تجربة البيرو أثره الأكبر على المنشآت الصغيرة والمتوسطة.
- الربط الآلي لقواعد البيانات بين الهيئة العامة للضرائب والكمارك والبنك المركزي والضمان الاجتماعي وسجل العقود الحكومية، عبر هوية ضريبية موحدة.
- إطلاق مسار الودائع بإعفاء ضريبي، وضمانة قانونية بعدم المساءلة الرجعية عن مصدر المبالغ المودعة ضمن سقف محدد.

- إنشاء مكتب ائتمان وطني يغطي الأفراد والمنشآت الصغيرة، ليتحول الانتظام المالي إلى أصل يمكن الاقتراض بموجبه.
- نشر قاعدة بيانات علنية بالقروض الممنوحة والمستفيدين وحالات التعثر، فهي الحصانة العملية الوحيدة ضد تحوّل البرنامج إلى أداة انتخابية.
- اعتماد مؤشرات قياس معلنة وسنوية، تشمل: عدد المنشآت المسجلة حديثاً، ونسبة الائتمان الخاص إلى الناتج المحلي، ونسبة الودائع إلى عرض النقد، وحصة الإيرادات غير النفطية من الموازنة.

II. توطئة

تطرح هذه الورقة مخرجاً من هذه الحلقة يبدأ من الإقراض لا من الجباية، وتقترح برنامج «القرض مقابل الضريبة»، وذلك عبر فتح نوافذ التمويل الميسّر أمام القطاع الخاص، وفي المقابل، تشترط الانخراط التام في الاقتصاد الرسمي (عبر التسجيل في السجلات الرسمية، وفتح حسابات مصرفية، واعتماد الفوترة الإلكترونية)، على أن يكون الالتزام الضريبي متدرجاً عبر أربع سنوات. وتستند الورقة إلى مجموعة من الدراسات الأكاديمية التي تؤكد أن الحكومات لا تستطيع جباية ما لا تراه، وأن ما تراه هو ما يمر عبر المصارف.

III. المشكلة — حكومة تبيع نفطاً ولا تبني اقتصاداً

إن قرار خفض قيمة الدينار لم يكن قراراً نقدياً يهدف إلى تعزيز القدرة التنافسية للصادرات العراقية، بقدر ما كان إقراراً بالعجز. فحينما تتعطل الملاحة في مضيق هرمز وتتراجع الصادرات النفطية، لا تملك الحكومة مصدراً بديلاً لتمويل نفقاتها، فتلجأ إلى بدائل طارئة عبر إعادة تسعير الدينار، بحيث يشتري البرميل الواحد عدداً أكبر من الدنانير، لتسد بذلك فجوة الرواتب حسابياً، بينما يدفع المواطن الفرق من خلال ارتفاع أسعار المستوردات وتدهور القوة الشرائية.

والعلة معروفة، وهي أن الدولة العراقية لا تعيش على اقتصادها، بل على بئرها. فالموازنة تُموَّل من برميل يُباع في الخارج، لا من نشاط يُنتَج في الداخل. وحين تأتي إيرادات الدولة من مصدر واحد لا علاقة له باستخدام الموارد البشرية، تتحول الحكومة من داعم للاقتصاد إلى موزِّع للريع، ويتحول المواطن من ممول للدولة إلى مُعالٍ منها. والحل المطروح حول تعظيم مصادر الإيرادات البديلة، وفي مقدمتها الضرائب، لا يلبث أن يتحول إلى مثار سخرية عند مواجهة تساؤل تهكمي: على من تُفرض الضرائب؟ فالقطاع الخاص، الذي

يُفترض أن يكون الوعاء الضريبي الأكبر، هو نفسه قطاع تحتضر أنشطته، ويستجدي التمويل، ويعمل أغلبه خارج السجلات الرسمية. وفرض أي ضريبة يعزز هروبه إلى الظل.

ما تقترحه هذه الورقة هو مسار للتصحيح، يعيد ترميم الهيكل الاقتصادي ليستعيد ديناميكيته المسلوبة منذ أن تبنّت الدولة العراقية النهج الاشتراكي، وأمّمت القطاع الخاص وأقصته عن الحياة الاقتصادية. وذلك عبر تنشيط حركة الإقراض الإنتاجي الذي يستهدف استثمار الموارد المادية والبشرية المعطّلة في مشاريع تولّد سلعاً وخدمات تغني البلد عن استيرادها مقابل الدولار النفطي. وهذه القروض لا تستهدف الربح المباشر عبر الفوائد المصرفية، بقدر ما تشترط على المقترض الانخراط في الاقتصاد الرسمي، من خلال امتلاكه سجلات رسمية، وفتح حساب مصرفي، واعتماد الفوترة الإلكترونية، ثم الامتثال الضريبي التدريجي. أي التمويل اليوم مقابل الوعاء الضريبي غداً.

تبدأ الورقة بالإطار النظري، مستعرضةً الشواهد التطبيقية التي تربط الإقراض بالحصيلة الضريبية، ثم تشخّص الموازنة العراقية وارتهانها للطلب الخارجي على النفط، ثم تطرح فكرة المقترح وبنيته التنفيذية وخارطة طريقه ومخاطره، وتنتهي بتوصيات محددة.

IV. الإطار النظري والأدبيات — القرض يزيد الامتثال

الفكرة ليست اجتهاداً محلياً، بل تستند إلى واحدة من أهم الأطروحات في اقتصاديات الضرائب في العالم النامي: الدولة لا تستطيع أن تجبي إلا ممّا تراه، وما تراه هو ما يمر عبر المصارف.

صاغ هذه الأطروحة روجر غوردون وينغ لي في دراستهما المرجعية لدى المكتب الوطني للبحوث الاقتصادية الأمريكي حول هيكل الضرائب في البلدان النامية (Li & Gordon, 2009)، وخلاصتها أن حكومات البلدان النامية قادرة عملياً على فرض الضرائب على

المنشآت التي تتعامل مع الجهاز المصرفي فقط، لأن السجل المصرفي هو المستند الوحيد حول تعاملات هذه المنشآت. أما المنشآت التي تعمل نقداً فهي غير مرئية ضريبياً مهما كان حجمها. والنتيجة الأهم في هذه الدراسة أن ما تقدمه المصارف من مزايا ائتمانية لا يعوض حجم الضريبة المستقطعة من الشركات التي تفضل العمل نقدا بعيدا القنوات المصرفية على الانخراط في المنظومة المصرفية ودفع الضرائب، فتخسر الخزينة الوعاء كله لا جزءاً منه.

وتسند الدراسة أطروحتها بمقارنة لافتة: الإيرادات الضريبية تبلغ نحو 17.6% من الناتج المحلي في الدول النامية مقابل 25% في الدول الغنية، والاقتصاد غير الرسمي في البلدان النامية يشكّل نحو 30% من الناتج مقابل 14% في البلدان المتقدمة. رغم أن المعدلات القانونية للضريبة متقاربة بين المجموعتين (ضريبة الشركات 26.7% مقابل 29.6%). أي أن الفجوة ليست في السعر المُعلن للضريبة، بل في القدرة على رؤية الوعاء. ومن هنا استنتاج الدراسة المباشر: تطوير القطاع المالي شرط سابق للإصلاح الضريبي، وليس مساراً موازياً له.

في المقابل تؤكد دراسة سالفاتوري كاباسّو وتوليو جابيلّي (Capasso & Jappelli, 2011) أن خفض كلفة الائتمان أو منح الائتمان لوكلاء كانوا مقيّدين ائتمانياً من قبل، فيزيد الحافز للعمل ضمن الاقتصاد الرسمي. وباختبار ذلك على بيانات الأقاليم الإيطالية للمدة 1995–2004 (11,781 مشاهدة)، وجد الباحثان أن ارتفاع مؤشر التطور المالي بعشر نقاط مئوية يقترن بانخفاض معدل العمل غير الرسمي بنحو 2,2 نقطة، وأن الأثر أقوى ما يكون في الإنشاءات وتجارة التجزئة — وهما تحديداً القطاعان اللذان يستوعبان معظم النشاط غير الرسمي في العراق.

أما على المستوى عبر الدولي، فقد خلصت دراسة لأجويما لومبو في مركز الدراسات

والبحوث في التنمية الدولية (Lompo, 2023)، بالاعتماد على بيانات بانل شملت 46 بلدا ناميا للمدة 1995–2017، إلى أن مؤشر تطور القطاع المالي يرفع قدرة الحكومة على تعبئة الإيرادات الضريبية رفعاً معنوياً إحصائياً. والأهم للحالة العراقية أن هذه النتيجة بقيت قائمة حتى بعد استبعاد الإيرادات الريعية من الحساب.

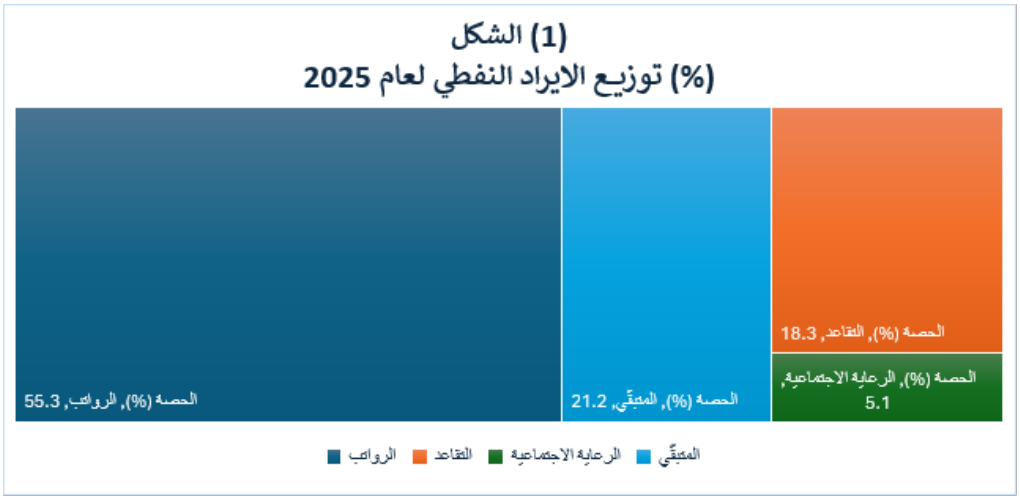
ويبقى سؤال المطروح حول الإجراءات الفنية لتنفيذ الامتثال الضريبي، وما تأثير الفوترة الإلكترونية في ذلك؟ تجيب دراسة صندوق النقد الدولي لتقييم تجربة البيرو في الفوترة الإلكترونية (Bellon et al., 2019) بأن إلزام المنشآت بالفوترة الإلكترونية ساهم في رفع نسبة المبيعات الخاضعة للضريبة المُصرَّح بها 7,4%، والالتزام الضريبي الصافي 8%. وأن هذا الأثر لدى المنشآت الصغيرة والمتوسطة تجاوز 10% في السنة الأولى، تخطى معدل 30% بحلول الربع الرابع، بينما كان الأثر لدى الشركات الكبيرة ضئيلاً وغير معنوي في معظمه. ما يشير أن الرقمنة يمكن أن تعمل بأقصى طاقتها عندما تكون فجوة الامتثال أوسع — وهذا ما يعاني منه الاقتصاد العراقي بشكل لافت.

تعزز هذه الأدلة الأربعة الفرضية التي تقوم عليها الدراسة بشأن العلاقة بين تطور الخدمات المالية وشمولها من جهة، والامتثال الضريبي من قبل القطاع الخاص من جهة أخرى، وأن الإقراض يمكن أن يكون نقطة الانطلاق في مسار التصحيح الهيكلي للاقتصاد العراقي. وإن كانت هذه الدراسات قد أُجريت في سياقات مؤسسية مختلفة، إلا أن اتجاه العلاقة يبقى ثابتاً عبر المنهجيات والعيّنات؛ فحيثما يتوسع التمويل الرسمي، ينكمش الاقتصاد الموازي، ويتسع نطاق ما تستطيع الدولة رؤيته وجبايته.

٧. الموازنة الريعية

تتسم الموازنة العامة للحكومة العراقية بهيمنة النفقات التشغيلية، وتحديدا الرواتب والأجور

التي تشكل حوالي 78% من أجمالي النفقات العامة موزعة ما بين رواتب موظفين ومتقاعدين ورعاية اجتماعية كما موضح في الشكل (1).



المصدر: محسوبة من بيانات وزارة المالية العراقية لعام 2025

جدول (1) بنود الموازنة الاتحادية لعام 2025

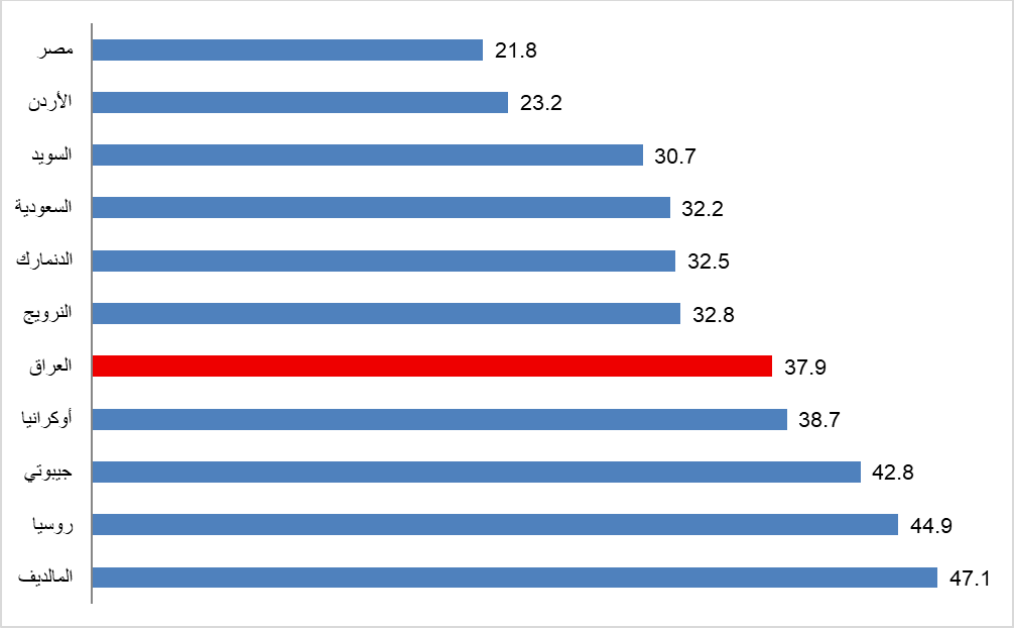
البند	المبلغ (ترليون دينار)
الإيرادات النفطية	109
الإيرادات غير النفطية	15
رواتب موظفي الدولة	60.4
رواتب المتقاعدين	20
الرعاية الاجتماعية	5.6
اجمالي الانفاق الجاري	119

المصدر: وزارة المالية، جمهورية العراق، أرشيف الموازنة للعام 2025

إن هذا التضخم في ميزانية الرواتب سببه استخدام التوظيف بوصفه مكافأة سياسية من قبل أطراف العملية السياسية، أكثر مما هو تلبية لاحتياجات حقيقية في مجال الخدمات العامة،

ما أدى إلى سحب الجزء الأكبر والأكفأ من الطاقات البشرية من القطاع الخاص وتوظيفها في أعمال قليلة أو عديمة الإنتاجية، حتى بات العراق خامس أعلى بلد في توظيف القوى العاملة في القطاع العام، كما يتضح في الشكل (2). وعلى الرغم من وجود استقطاع ضريبي من رواتب الموظفين، فإن هذا الاستقطاع حسابي فقط، ولا يضيف موردا حقيقيا إلى خزانة الدولة.

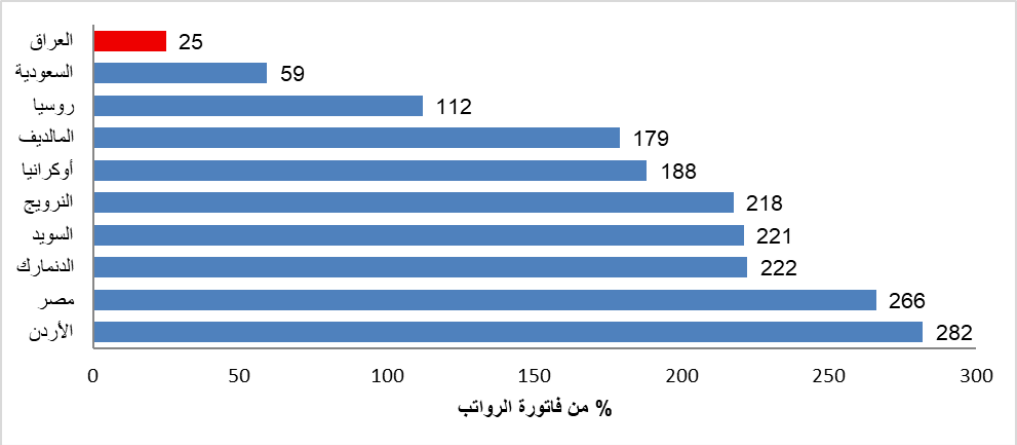
شكل 2. نسبة المشتغلين من اجمالي القطاع العام



المصدر: مؤشرات البيروقراطية العالمية، البنك الدولي (إصدار 2025)؛ ورقم العراق من مسح القوى العاملة 2021 (الجهاز المركزي للإحصاء ومنظمة العمل الدولية).

إلا أن هذه النسبة المرتفعة تقابلها نسبة متدنية للغاية في معدل الضرائب التي لا تكفي لأكثر من 25% من رواتب الموظفين كما يظهر في الشكل (3).

شكل 3. نسبة فاتورة الرواتب من العائدات الضريبية



المصدر: البنك الدولي (الإيراد الضريبي وفاتورة الأجور كنسبة من الناتج المحلي، أحدث سنة متاحة).

كانت النتيجة في الحقيقة قاسية؛ ففي معظم الدول تغطي الضرائب فاتورة الرواتب مرتين أو أكثر: الأردن 282%، ومصر 266%، والدنمارك 222%، والسويد 221%، والنرويج 218%. وحتى أوكرانيا، في ظروف الحرب، تغطي 188%، وروسيا 112%. أي إن الراتب الحكومي في هذه الدول دَين على المجتمع يسدده المجتمع نفسه.

دولتان فقط في العينة تنخفض فيهما نسبة التغطية عن المستوى الكامل، وكلتاهما دولتان نفطيتان ريعيّتان: السعودية 59%، والعراق 25%؛ أي إن كل دينار يُدفع راتباً يقابله ربع دينار من الجباية المحلية، والباقي من النفط. وهنا تكتمل صورة الشكل السابق: العراق يوظّف كالدنمارك ويموّل كبلد ريعي؛ فضرائب الدنمارك تغطي فاتورة رواتبها مرتين وربعاً، بينما تغطي ضرائب العراق ربعها فقط.

وهذا هو المعنى الدقيق للاعتماد على الريع: ليس أن النفط مهم في الموازنة، بل أن

التزامات الدولة الثابتة، أي الرواتب التي تُدفع كل شهر مهما حدث، مرتبطة بمورد متقلب لا تملك الدولة التحكم في سعره أو في ممرّ تصديره. ومتى انقطع المورد، لم يعد التخفيض خياراً سياسياً، بل نتيجة حسابية.

وتكمن المعضلة في أن الحكومة لا تستطيع تقليص الوظائف؛ لأن التوظيف في العراق يكون على امتداد العمر الاقتصادي للفرد، وليس بموجب عقد محدد بسنوات. كما لا تستطيع زيادة الضرائب لتمويل رواتب الموظفين؛ لأن القاعدة الضريبية ضامرة. وهي باتت عاجزة عن تمويل الرواتب من إيرادات النفط؛ لأن سعر البرميل والكمية المباعة منه ليسا بيدها. وهذا ما يجعل أي إصلاح لا يفك هذه العقدة الثلاثية تأجيلاً للأزمة، وليس حلاً لها.

VI. تخفيض العملة — الضريبة التي تجبيها الدولة حين تعجز عن الجباية

حين تعجز دولة عن الوصول إلى دخل مواطنيها بالضريبة المباشرة، فإنها تصل إليه عبر النقد، وهذه ليست ملاحظة بلاغية، بل نتيجة موثّقة: في بيانات غوردون ولي المذكورة آنفاً، يشكّل ريع الإصدار النقدي نحو 21.8% من إيرادات أفقر الدول، مقابل 1.7% فقط في الدول الغنية. بعبارة أخرى: كلما ضاق الوعاء الضريبي، اتسع اللجوء إلى أدوات النقد لتمويل الإنفاق.

والآلية في الحالة العراقية شفافة إلى حد القسوة: تتسلم الخزينة إيرادها بالدولار وتنفق بالدينار، ورفع سعر الصرف من 1,320 إلى 1,520 يزيد حصيلة كل دولار نفطي بنحو 15% بالدينار — فتُسد الفجوة على الورق، وتُدفع الرواتب بالرقم نفسه. لكن العراق يستورد معظم ما يستهلك، فيرتد الفرق إلى المواطن ارتفاعاً في الأسعار. الموظف صاحب الدخل الثابت يدفع كامل الفاتورة، والمتقاعد أكثر منه، بينما من يحتفظ بثروته بالدولار أو

بالعقار يخرج سالماً أو رابحاً. أي أننا أمام ضريبة تنازلية بالمعنى الدقيق: عبؤها النسبي أثقل على من هم أقل قدرة على تحمّلها، وهي بلا إعفاءات ولا شرائح ولا نقاش برلماني، والنمط المتكرر أبلغ من الحادثة المنفردة، حيث يوضح الجدول (2) التواريخ التي لجأت فيها الدولة لخفض الدينار العراق والأزمات المرتبطة بها:

جدول (2): تواريخ خفض الدينار العراقي والأزمات المرتبطة بها

التاريخ	سعر الصرف (دينار/دولار)	المحفز المباشر
كانون الأول 2020	من 1,182 إلى 1,450	انهيار أسعار النفط
شباط 2023	تعديل إلى 1,320	ضغط تضخمي واتساع السوق الموازية
تشرين الأول/أكتوبر 2026	من 1,320 إلى 1,520	تعطل التصدير عبر هرمز

ثلاث تعديلات جوهرية في ست سنوات، كل واحد منها تالٍ لصدمة نفطية. هذا ليس سوء تقدير متكرراً من صانع القرار، بل سلوك حتمي لنظام مالي بلا صمّام أمان. فمع تراجع الاحتياطيات من نحو 106 مليارات دولار إلى نحو 80 ملياراً خلال أشهر، لم يكن أمام السلطة النقدية هامش واسع.

والأسوأ أن التخفيض يعمل ضد العلاج نفسه، عبر حلقة مغلقة: غياب الوعاء الضريبي يدفع إلى التخفيض، والتخفيض يرفع كلفة المستلزمات المستوردة على المشروع الخاص الذي نريد له أن يكبر ويدفع الضريبة، ويزيد من تفضيل الناس للدولار وللنقد خارج المصارف، فينكمش الجزء المرئي من الاقتصاد أكثر — وتعود الحلقة إلى بدايتها وقد ضاقت أكثر.

ومن هنا يتحدد الموقع الدقيق لهذه الورقة من الجدل الدائر: ليس السؤال أكان التخفيض صواباً أم خطأ — فهو عند هذا الحد من تآكل الاحتياطي استجابة اضطرارية لا اختياراً بين بدائل — بل لماذا تجد دولة بحجم العراق نفسها بعد عشرين عاماً بلا أداة مالية واحدة تمتص صدمة نفطية غير المساس بقيمة عملتها. والجواب أن بناء تلك الأداة لا يتم في أشهر الأزمة، بل يبدأ قبلها بسنوات — ويبدأ من الإقراض.

VII. القطاع الخاص — مريضٌ تشخيصه خاطئ

يُقال عادة إن القطاع الخاص العراقي ضعيف بسبب الفساد، أو انعدام الكهرباء، أو المنافسة غير العادلة للاستيراد. كل ذلك صحيح، لكنه يخفي العطل الأعمق: غياب التمويل، المصارف العراقية تجلس على سيولة ضخمة ولا تُقرض، وتفضّل العيش على العمولات وبيع العملة وتحويلات الرواتب على مخاطرة الإقراض الإنتاجي. نسبة الائتمان الممنوح للقطاع الخاص إلى الناتج المحلي في العراق من الأدنى في المنطقة، في حين تتجاوز هذه النسبة 50% في اقتصادات مجاورة.

النتيجة أن المشروع الخاص في العراق يُولد ويعيش ويموت برأسمال صاحبه الشخصي، لا رافعة مالية، ولا تمويل لرأس المال العامل، ولا قروض لشراء آلة أو توسعة خط إنتاج، وأي اقتصاد لا يستطيع مشروعُه الصغير أن يستدين لتمويل مخزونه الموسمي، هو اقتصاد محكوم عليه أن يبقى صغيراً إلى الأبد.

وحين يُحرم المشروع من التمويل الرسمي، فإنه يتجه إلى الخيار الوحيد المتبقي: البقاء خارج السجلات. لماذا يسجّل نفسه ويكشف دفاتره ويدفع ضريبة، إذا كان التسجيل لا يمنحه شيئاً في المقابل؟ الاقتصاد غير الرسمي في العراق ليس تهرباً أخلاقياً بقدر ما هو استجابة عقلانية لحوافز مقلوبة: كلفة الظهور عالية، وعائده صفر.

هنا بالضبط تكمن الفرصة، فالدولة تملك ما يحتاجه القطاع الخاص (التمويل)، والقطاع الخاص يملك ما تحتاجه الدولة (وعاء ضريبي حقيقي). المشكلة ليست في ندرة الموارد، بل في غياب آلية تبادل بينهما.

VIII. المقترح — القرض مقابل الضريبة، عقدٌ لا جباية

جوهر الفكرة بسيط إلى حدّ الإغراء: الدولة تمنح التمويل أولاً، وتشترط الامتثال ثانياً. فلا تبدأ بملاحقة التاجر لتجبي منه، بل تبدأ بتمويله ليكبر، ثم تجبي من الكبير ما لا يمكن جبايته من الصغير المختبئ.

عملياً، يكون القرض مشروطاً — لا بضمانات عقارية تعجيزية — بل بالدخول إلى الضوء:

1. التسجيل الكامل: هوية ضريبية، وسجل تجاري، وتسجيل العاملين في الضمان الاجتماعي.
2. الحساب المصرفي الوحيد: تمرير إيرادات المشروع ومدفوعاته عبر القنوات المصرفية، لا نقداً خارج النظام.
3. الفوترة الإلكترونية: كل عملية بيع تُسجَّل في منظومة مرتبطة بالهيئة العامة للضرائب.
4. الإقرار الضريبي الدوري: ولو كان صفرياً في سنوات الإعفاء الأولى.

في المقابل يحصل المشروع على حزمة حقيقية لا رمزية: قرض بفائدة مدعومة وفترة سماح، وضمان حكومي جزئي للمخاطر الائتمانية يُشجع المصرف على الإقراض، وتبسيط إجراءات الترخيص، وأولوية في العقود الحكومية، وإعفاء ضريبي متدرّج في السنوات الأولى يتحول تدريجياً إلى التزام كامل.

المنطق الاقتصادي هنا ليس كرماً حكومياً، بل استثمار بعائد مزدوج، فالدينار المُقرَض ينتج مرتين: مرة حين يُنشئ وظيفة في القطاع الخاص تخفف عن طابور التعيين الحكومي، ومرة حين يُحوِّل نشاطاً كان غائباً عن السجلات إلى خلية ضريبية مرئية ومستدامة، الدولة لا تدفع ثمن قرض، بل تشتري رؤية ضريبية لم تكن تملكها.

هذا هو أساس ما يسميه الاقتصاديون «العقد الضريبي»: الناس لا يدفعون الضريبة لأنهم خائفون، بل لأنهم يرون مقابلاً ملموساً، وفي بلد ريعي لم يعتد دفع الضرائب أصلاً، لن تنشأ ثقافة الامتثال بالعقوبة، بل بالمنفعة، الضريبة التي تُنتزع تُقاوَم، أما الضريبة التي تأتي بعد خدمة فتُقبَل.

IX. البنية التنفيذية — الحوسبة أولاً، لأن المحصِّل البشري هو المشكلة

كل ما سبق يسقط إن بقي استحصال الضريبة بيد موظف يجلس وجهاً لوجه مع مكلَّف، في هذه الغرفة تحديداً يولد الفساد: تقدير جزافي للوعاء الضريبي، ثم مساومة، ثم رشوة تقلّ كثيراً عن الضريبة المستحقة، فيخسر المكلَّف أقل وتخسر الخزينة أكثر ويربح الوسيط. الرشوة في هذه الحالة ليست انحرافاً فردياً، بل نتيجة حتمية لنظام يمنح موظفاً سلطة تقديرية في غياب الرقم.

العلاج ليس وعظاً أخلاقياً ولا لجان نزاهة، بل إزالة السلطة التقديرية من أصلها عبر أربع منظومات مترابطة:

- الفوترة الإلكترونية الإلزامية: تجعل الوعاء الضريبي محسوباً آلياً من بيانات البيع الفعلية، لا مُقدَّراً بالعين.
- الهوية الضريبية الموحدة: رقم واحد يربط المكلَّف بسجله التجاري وحسابه المصرفي وبياناته الكمركية ومشترياته من الدوائر الحكومية.

- تبادل البيانات بين المؤسسات: ربط الضرائب بالكمارك وبالمصرف المركزي وبالضمان الاجتماعي وبسجل العقود الحكومية، فلا يبقى دخلٌ ظاهر لجهة ومخفيٌّ عن أخرى.
- الدفع الإلكتروني: تسديد الضريبة من دون لقاء بشري، وإشعار تلقائي باستلامها.

حين تكتمل هذه الحلقة، تتغير طبيعة العمل الضريبي جذرياً: فلا يعود الموظف محصِّلاً يفاوض، بل مدقِّقاً يراجع الحالات الشاذة التي يرصدها النظام. وتصبح الضريبة رقماً يُحسَب، لا مبلغاً يُساوَم عليه، ويختفي السؤال الذي يسبق كل معاملة في العراق اليوم: «من نعرف هناك؟».

ويستحق الأمر الحذر هنا: فقد أدخلت الحكومة بالفعل أنظمة رقمية لتحسين الجباية، ومع ذلك تراجعت الإيرادات غير النفطية في بعض أشهر عام 2025 بدلاً من أن ترتفع. والدرس أن رقمنة إجراء فاسد تُنتج فساداً أسرع، لا نزاهة. فالحوسبة تنجح فقط حين تُلغي الصلاحية التقديرية، لا حين تضيف شاشة فوقها.

X. تعبئة المدخرات — المودِع والسجل الائتماني

كل ما سبق يفترض وجود مال يُقرَض، والخبر الجيد أن المال موجود فعلاً، لكنه نائم خارج الجهاز المصرفي: فبحسب تصريحات المستشار المالي لرئيس الوزراء مظهر محمد صالح، نحو 90% من عرض النقد في العراق محتفظ به خارج المصارف — نحو 91 إلى 92 ترليون دينار من أصل 100 ترليون في التداول، سببها الرئيس انعدام الثقة بالمؤسسات المالية.

أي أن العراق لا يعاني شحّة مدخرات، بل شحّة وساطة مالية، والمدخرات المحتفظ بها نقداً خسارة مزدوجة: لا تُقرَض لأحد، وتفقد قيمتها مع كل تخفيض لسعر الصرف، وعليه

تقترح الورقة مساراً موازياً يستهدف المودِع لا المقترِض، بحافزين اثنين:

1. إعفاء ضريبي صريح على عوائد الودائع وأرباحها، مع ضمانة قانونية بأن الإيداع نفسه لا يكون باباً لمساءلة ضريبية رجعية عن ماضٍ غير موثّق — وهذا هو الخوف الأول الذي يمنع الناس من الإيداع.
2. سجل ائتماني شخصي يتراكم مع انتظام الحساب، يؤهّل صاحبه لاحقاً للحصول على تمويل لشراء سكن، أو لتعليم أبنائه، أو لزواج، أو لأي نفقة كبيرة يدفعها اليوم نقداً أو يؤجلها سنوات.

والشق الثاني أهم مما يبدو، لأن السجل الائتماني ليس إجراءً إدارياً، بل صانع ائتمان بذاته، ففي دراسة ديانكوف وماكليش وشلايفر على 129 دولة (Djankov, McLiesh & Shleifer, 2007)، اقترن وجود نظام لتبادل المعلومات الائتمانية بارتفاع نسبة الائتمان الخاص إلى الناتج المحلي بنحو 17 نقطة مئوية، وبنحو 14 نقطة في الدول الفقيرة تحديداً عند وجود مكاتب ائتمان خاصة، كما أن استحداث سجل ائتماني تبعه ارتفاع نحو 7 إلى 8 نقاط في غضون خمس سنوات، والمعنى العملي أن مجرد معرفة المصرف من يقرض تخلق إقراضاً لم يكن موجوداً.

لكن التسلسل هنا شرط جوهري لا تفصيل تنظيمي، الأولوية في المرحلتين الأولى والثانية تبقى لتمويل المشاريع الإنتاجية التي ستدفع الضريبة، ولا يُفتح باب الإقراض الاستهلاكي الواسع إلا في المرحلة الثالثة، ولذلك ثلاثة أسباب:

- العائد المزدوج مقابل العائد المفرد: الدينار المُقرَض لمشروع يعود مرتين (وظيفة ووعاء ضريبي)، أما المُقرَض للاستهلاك فيعود مرة واحدة.
- تسرّب الاستيراد: الإقراض الاستهلاكي في اقتصاد يستورد معظم سلعه يتحول سريعاً

إلى طلب على الدولار، فيضغط على سعر الصرف الذي نحاول حمايته.

- بناء القاعدة قبل الإقراض: لا يمكن إقراض ودائع لم تُجمع بعد، وجمعها يتطلب سنوات من الثقة المتراكمة.

وعكس هذا الترتيب يحوّل البرنامج إلى حزمة تحفيز استهلاكي تتسرّب إلى الخارج، ويكون عائدها الضريبي صفراً. أما وفق الترتيب الصحيح، فإن وديعة المواطن وقرض التاجر يمثلان طرفين لدائرة واحدة: مدخرات كانت معطّلة تتحول إلى رأس مال، ورأس مال يتحول إلى وعاء ضريبي مرئي، ووعاء ضريبي يجعل الدولة أقل اضطراراً إلى تخفيض قيمة العملة عند وقوع الصدمة النفطية القادمة.

XI. خارطة طريق على ثلاث مراحل

التسلسل هنا ليس تفصيلاً تنظيمياً، بل هو الفكرة ذاتها من يبدأ بالضريبة قبل القرض يحصد تهرباً، ومن يمنح القرض بلا شرط لاحق يحصد ديوناً معدومة.

1. المرحلة الأولى (سنة إلى سنتين): وهي مرحلة الإغراء؛ إذ يُطلق خط تمويل واسع للمشاريع الصغيرة والمتوسطة بشروط ميسّرة، مع ضمان ائتماني حكومي جزئي يحفّز المصارف على الإقراض. والشرط الوحيد في هذه المرحلة هو التسجيل والفوترة الإلكترونية، مع إعفاء ضريبي شبه كامل. والهدف ليس جباية دينار واحد، بل بناء قاعدة بيانات تجيب عن الأسئلة الآتية: من هم؟ وأين يعملون؟ وكم يبيعون؟
2. المرحلة الثانية (سنتان إلى أربع سنوات): وهي مرحلة التدرّج؛ إذ تُفعَّل ضريبة منخفضة وواضحة على الأرباح المُعلنة إلكترونياً، ويُربط تجديد القرض وتوسيعه بسجل الامتثال، لا بالعلاقات. فمن يلتزم يحصل على تمويل أكبر وفائدة أقل، ومن يتهرب يخرج من قائمة المستفيدين، ويبدأ السوق نفسه هنا بتسعير الامتثال.

3. المرحلة الثالثة (بعد أربع سنوات): وهي مرحلة الانتقال؛ إذ يُطبَّق النظام الضريبي كاملاً على قاعدة أصبحت مرئية وواسعة، ويُفتح باب الإقراض الاستهلاكي المضمون بالسجل الائتماني، ليتحول القطاع الخاص من متلقٍ للدعم إلى ممول أساسي للموازنة. وهنا فقط يصبح الحديث عن تقليص الاعتماد على النفط حديثاً واقعياً، لا مجرد شعار في الخطاب.

نقطة جوهرية: يجب أن تكون المرحلة الأولى مكلفة ومربكة ومتسامحة؛ فأي محاولة لتقصيرها أو «استعجال العائد» ستُفرغ المشروع من معناه، لأن الثقة التي تُبنى خلال أربع سنوات قد تُهدم بقرار جباية واحد غير متوقع.

XII. المخاطر وضمانات النجاح

الأمانة الفكرية تقتضي الاعتراف بأن لهذا المسار ثلاثة مخاطر حقيقية، ولكل منها ضمانة ممكنة:

الخطر	كيف يظهر	الضمانة
تحوّل القروض إلى منح لا تُسترد	توزيع التمويل بالولاء الحزبي والمناطقي، ثم عجز جماعي عن السداد وإسقاط للديون	اعتماد معايير ائتمانية آلية، وإسناد إدارة القرار إلى المصارف لا الجهات السياسية، ونشر قوائم المستفيدين والمتعثرين علناً.
ذهاب المال إلى الاستيراد والمضاربة	تمويل يُستخدم لشراء عقار أو دولار بدل آلة أو مخزون إنتاجي	صرف القرض مباشرة إلى المورّد لا نقداً، وربط الدفعات بمراحل إنجاز موثّقة
نكوص الدولة عن وعدها	إلغاء إعفاء بصورة مفاجئة أو فرض ضريبة بأثر رجعي على من بادر إلى التسجيل.	إقرار ضمانة تشريعية تثبّت المعاملة الضريبية لمدة محددة، بدلاً من الاكتفاء بقرار وزاري قابل للتراجع

ويبقى الخطر الأكبر غير مذكور في الجدول؛ لأنه سياسي لا فني: أن يُختطف البرنامج، فيتحول خط التمويل إلى أداة انتخابية جديدة، أي إلى صيغة أخرى من الريع بثوب مصرفي. والحصانة الوحيدة هنا هي الشفافية الكاملة، من خلال إتاحة قاعدة بيانات معلنة تتضمن تفاصيل كل قرض، واسم المقترض، وحالة السداد. فما يُنشر لا يُسرق بسهولة.

XIII. الخلاصة

إن تخفيض تشرين الأول/أكتوبر 2026 ليس حدثاً معزولاً، بل هو العَرَض الأحدث لمرض مزمن: اقتصاد بلا وعاء ضريبي، ودولة لا تملك أداة لامتصاص الصدمات سوى خفض قيمة عملتها. وكل سنة تبقى فيها مساهمة النفط عند 88% من الإيرادات هي سنة تُضاف إلى عمر هذا الخلل، وكل دفعة تعيينات جديدة تمثل التزاماً دائماً في مقابل إيراد متقلب. والديموغرافيا لا تنتظر؛ فمئات الآلاف يدخلون سوق العمل سنوياً، في وقت بلغ فيه القطاع العام حدّه الأقصى منذ زمن.

وتكمن ميزة برنامج «القرض مقابل الضريبة» في أنه يجعل مصلحة الدولة ومصلحة التاجر تسيران في الاتجاه نفسه: فالدولة تريد وعاءً ضريبياً، والتاجر يريد تمويلاً، وكلاهما يحتاج إلى الآخر. أما سياسات الجباية بالقوة، فتضع الطرفين في خندقين متقابلين، وتنتهي دائماً بانتصار المتهرب.

ولا يتمثل معيار النجاح النهائي في حجم الإيرادات الضريبية المحصّلة خلال السنة الأولى، التي ستكون قريبة من الصفر، بل في أن تجد الدولة، عند وقوع الصدمة النفطية القادمة، وهي آتية لا محالة، إيراداً محلياً بين يديها يمتص جزءاً من أثرها، فلا تضطر إلى تحميل المواطن فاتورتها عبر خفض جديد في قيمة الدينار الذي في جيبه.

إن الانتقال من الريع إلى الإنتاج لا يبدأ بقرار سياسي شجاع أو بخطة خمسية جديدة، بل بشيء أبسط وأصعب: أن تمنح الدولة القطاع الخاص سبباً حقيقياً للخروج من الظل. القرض هو ذلك السبب، والضريبة هي ثمنه العادل.

XIV. المصادر

أولاً: المصادر باللغة الإنكليزية

Al Jazeera. (2026, October 8) Iraq devalues its currency, but some MPs oppose it https://www.aljazeera.com / economy/2026/10/8/why-has-iraq-devalued-its-currency-and-why-are-some-mps-against-it

Assaad, R., & Barsoum, G. (2019). Public employment in the Middle East and North Africa. IZA World of Labor, https://wol.iza.org /articles/public-employment-in-the-middle east-and-north-africa/long

Bellon, M., Chang, J., Dabla-Norris, E., Khalid, S., Lima, F., Rojas, E., & Villena, P. (2019). Digitalization to improve tax compliance: Evidence from VAT e-invoicing in Peru (IMF Working Paper No. 19/231). International Monetary Fund. https://www.imf.org /-/media/files/publications/wp/2019/ wpiea2019231-print-pdf.pdf

Capasso, S., & Jappelli, T. (2011). Financial development and the underground economy (CSEF Working Paper No. 298). Centre for Studies in Economics and Finance, University of Naples Federico II. https://www.csef.it /WP/wp298.pdf

Djankov, S., McLiesh, C., & Shleifer, A. (2007). Private credit in 129 countries. Journal of Financial Economics, 84(2), 299–329. https://www.nber.org /system/files/working_papers/w11078/w11078.pdf

Gordon, R., & Li, W. (2009). Tax structures in developing countries: Many puzzles and a possible explanation. Journal of Public Economics, 93(7–8), 855–866. https://www.nber.org / system/files/working_papers/w11267/w11267.pdf

International Labour Organization, Central Statistical Organization, & Kurdistan Region Statistics Office. (2022). Iraq labour force survey 2021. International Labour Organization. https://www.ilo.org /publications/iraq-labour-force-survey-2021

Lompo, A. A. B. (2021). How does financial sector development improve tax revenue mobilization for developing countries? (CERDI Working Paper No. hal-03328502). Université Clermont Auvergne. https://uca.hal.science/hal-03980743/file/HAL.pdf

The National. (2026, October 7). Iraq devalues currency as war and Hormuz closure squeeze cash. https://www.thenationalnews.com/business/markets/2026/10/07/iraq-

devalues-currency-as-war-and-hormuz-closure-squeeze-cash/

Our World in Data. (2025). Public sector employment as a share of total employment [Data set]. Based on World Bank Worldwide Bureaucracy Indicators (Version 6.0). https://ourworldindata.org/grapher/public-sector-employment-as-a-share-of-total-employment

Rudaw. (2025, May 21). 90 percent of Iraq's money supply held outside banks. https://www.rudaw.net/english/categories/economic/871994

Rudaw. (2025, July 31). Iraq's budget shortfall crisis: Can oil revenues save the second half of 2025? https://www.rudaw.net/english/analysis/31072025

World Bank. (2019). Jobs in Iraq: A primer on job creation in the short term (Jobs Working Paper No.) World Bank. https://documents1.worldbank.org/curated/en/996841550594930714/pdf/Jobs-in-Iraq-A-Primer-on-Job-Creation-in-the-Short-Term.pdf

World Bank. (n.d.-a). Tax revenue (% of GDP) [Data set]. World Development Indicators. Retrieved October 17, 2026, from

https://data.worldbank.org/indicator/GC.TAX.TOTL.GD.ZS.

World Bank. (n.d.-b). Wage bill as a percentage of GDP [Data set]. Worldwide Bureaucracy Indicators. Retrieved October 17, 2026, from https://databank.worldbank.org/wage-bill-percentage/id/26325b72.

ثانياً: المصادر باللغة العربية

وزارة المالية، جمهورية العراق. (2025). أرشيف تنفيذ الموازنة [قاعدة بيانات].
https//:www.mof.gov.iq/Budget-implementation-Archive

لِدولةٍ فاعلةٍ ومجتمعٍ مُشارِك

www.bayancenter.org
info@bayancenter.org